



برنامج المؤتمر الشعبي العام

يمن جديد..

ومكافحة الأمراض المستوطنة.
- مكافحة التلوث والأمراض البيئية المستوطنة التي تعاني منها بعض المديرية والمناطق، والعمل على معالجتها في أسرع وقت ممكن.

- الاهتمام بالتخطيط العمراني والخدمي بما يظهر الوجه الجمالي للمدن والقرى.

- التوسع في اقامة المتنزعات والاهتمام بالتشجير وتوسيع رقعة المساحة الخضراء.

- زيادة الاهتمام بتعميم الخدمات الصحية واعطاء الصحة في الأرياف الأولوية في برامج الخدمات الصحية وعلى وجه الخصوص رعاية الأم والطفل، وتنفيذ برامج الوقاية الصحية.

- الاهتمام المستمر بتنمية قدرات الكوادر الطبية في مختلف الوحدات الادارية.

- تطوير الآليات التي تكفل توجيه برامج الرعاية الاجتماعية مستحقها واعمال رقابتها على التنفيذ لمنع أي تلاعب في توظيف هذه المخصصات في غير اغراضها وكذا فيما يتصل بالبرامج الموجهة لمكافحة الفقر لتعزيز التنمية الاجتماعية والعمل على زيادة المخصصات للضمان الاجتماعي.

- الاهتمام بالإرشاد الزراعي وتوفير البذور المحسنة، ومواصلة العمل في مكافحة الآفات الزراعية بالطرق والوسائل السلمية والمتطورة.

ثالثاً: تنمية البنى التحتية الأساسية

- استكمال انشاء مقرات المجالس المحلية، وتجهيزها وتاهيل كوادر السلطة المحلية.

- التوسع في تنفيذ المشاريع التنموية، واستكمال الخدمات في مديريات ومحافظات الجمهورية.. وبالذات في قطاعات الكهرباء والمياه والتربية والصحة والتعليم والطرق.. وفقاً لخطط وبرامج تنفيذية زمنية تحدد فيها الأولوية على مستوى كل مديرية أو محافظة.

- استكمال شق وتعمير وسفلنة الطرق في المحافظات والمديريات، والتوسع في مشاريع الطرق الفرعية، وصيانتها لتحقيق شبكة المواصلات والاتصالات بين جميع اجزاء الوحدات الادارية في المحافظات.

- التوسع في بناء السدود والحواجز المائية والاهتمام بوسائل الري الحديثة في الزراعة.

- التوسع في دراسة مشاريع المناطق الصناعية في كافة المحافظات التي تتوفر فيها القومات المطلوبة لتوطين الصناعة بهدف مكافحة البطالة وتوفير فرص العمل.

- مواصلة العمل على استكمال بناء المدارس والمعاهد التقنية والمهنية في المحافظات والمديريات وفق احتياجاتها والكثافة السكانية فيها.

- مواصلة الجهود في استكمال بناء المستشفيات والمستوصفات والوحدات الصحية في المحافظات وفق والمديرية وفق اولوية كل منطقة وحاجة ابنائها وتوفير الأجهزة الطبية الحديثة والمتطورة.

- استكمال البنية التحتية من مشاريع المياه في المحافظات والمديريات، والتوسع فيها وفق اولوية كل وحدة ادارية، ومواصلة العمل في مشاريع كهربية الريف، وتوفير الكهرباء عبر

الشبكات العامة، أو باقامة وتشجيع وحدات الكهرباء الأهلية.

- ابناء مشاريع الصرف الصحي اهتماماً خاصاً في المدن الثانوية وذلك حفاظاً على الصحة العامة وحماية البيئة.

- تشجيع المبادرات والجهود لمواجهة المشكلات الحادة فلما يتعلق بالموارد المائية في أمانة العاصمة ومحافظة تعز ومحافظة صعدة

■ ينطلق المؤتمر الشعبي العام في توجهات المستقبلية لتعزيز اختصاصات أجهزة السلطة المحلية من ايمانه العميق بأهمية هذه التجربة في بناء الدولة اليمنية الحديثة واستكمال بناء هيكلها المؤسسي والتطبيق الفعال للنصوص الدستورية المتعلقة بها مركزياً ولا مركزياً.. وذلك ضمن التوجهات التي يقودها المؤتمر الشعبي العام على طريق تنمية المشاركة الشعبية، وتوسيع الممارسة الديمقراطية التي اصبحت واقعاً حياً معيشاً في حياة شعبنا منذ ٢٤١٠ من مايو ١٩٩٠م، الذي أعلن فيه قيام الجمهورية اليمنية على اساس التعددية السياسية والحزبية والتداول السلمي للسلطة.

ان المؤتمر الشعبي العام وهو يقدم برنامجاً انتخابياً للانتخابات المحلية ٢٠٠٦م، يستند الى رصيد وطني تنموي كبير وملمس في حياة الشعب والوطن.. انه البرنامج الملبي لتطلعات الشعب، والمجسد لبرنامج المؤتمر وقراراته، كما انه يسير في نفس اتجاه برنامج الاخ علي عبد الله صالح مرشح المؤتمر الشعبي العام للانتخابات الرئاسية ٢٠٠٦م، من اجل مواصلة مسيرة التنمية والبناء، وتحقيق اهداف خططنا التنموية، وتحقيق العدالة الاجتماعية ومجاربة الفساد، والمضي قدماً لتمكين المجالس المحلية من صلاحيات ادارية ومالية اوسع على صعيد التخطيط والتنفيذ انطلاقاً من الصلاحيات المحددة في الدستور والقانون.

وحرصاً من المؤتمر الشعبي العام على تنفيذ الاهداف والبرامج التنموية، فقد اختار من بين صفوفه الكوادر الكفؤة القادرة على ترجمة تطلعات الشعب ليكونوا مرشحيه للانتخابات المجالس المحلية ٢٠٠٦م، والذين سيكونون بإذن الله جديريين بثقة الشعب معبرين عن هموم كل اليمنيين، رجالاً ونساءً، وعلى امتداد الوطن اليمني الكبير.

فلنمض معاً من أجل: يمن جديد... مستقبل أفضل.

الأهداف العامة:

■ ترسيخ وتعزيز تجربة الحكم المحلي بأسس ادارية حديثة ومتطورة توفر الخدمات بمستوى لائق لجميع المواطنين.

■ تعزيز مبدأ اللامركزية المالية والادارية.

■ تنمية الثقافة الانتخابية لدى جميع شرائح المجتمع.

■ جعل المواطن في موقع المسؤولية المشتركة مع الجهات الرسمية لما لذلك من تأثير مباشر في تأكيد مبادئ العدالة وارساء عامل الولاء والانتماء للوطن.

■ توسيع قاعدة المشاركة الشعبية في صناعة القرار.

■ تعزيز المشاركة الشعبية في مجالات التنمية المحلية ورفع مستوى الخدمات من واقع حاجات ورغبات وتطلعات المواطنين في الوحدات الادارية بالجمهورية

نطاقه كل محافظة ومديرية والتوسع في بناء وانشاء المدارس ومراكز محو الأمية وتعليم الكبار في الوحدات الادارية وتحديث الادارة المدرسية وتوفير الوسائل التعليمية اللازمة والتفتيش المستمر على اداء العملية التعليمية في كل وحدة ادارية وتشجيع المرأة على الانخراط في برامج محو الأمية.

- الاهتمام باستكمال بناء الجامعات والكليات في المحافظات وفق احتياجات المواطنين والكثافة السكانية، والتوسع في اقامة كليات المجتمع ومعاهد التدريب الفني والمهني في المديرية ذات الكثافة السكانية العالية.

- الاهتمام بتعليم الفتيات واقامة المزيد من المدارس الموجهة لتعليم الفتيات والالتزام الدقيق باتخاذ الإجراءات والتدابير اللازمة لانجاح هذه البرامج كاساس للمشاركة الإيجابية في التنمية المحلية.

- التوسع في برامج التاهيل والتدريب في مجال السلطة المحلية لتعميق الاسس السياسية والقانونية والاجتماعية في اداء المهام في مجال الاقتصاد والادارة والتخطيط والرقابة والإشراف وتقييم الأداء، وانشاء معهد متخصص لتاهيل وتدريب كوادر السلطة المحلية.

- المساهمة الفاعلة في نشر الوعي الصحي والثقافة الصحية، ومواصلة الجهود في مكافحة الأمراض والأوبئة والمساهمة في حملات التطعيم ضد الأمراض الوبائية

لإعمال مبدأ المساءلة والمحاسبة وكشف الفساد ومكافحته وتعزيز دور المجالس المحلية في كشف ومحاربة الفساد وأحالة الفاسدين للمساءلة القانونية أمام القضاء دون تهاون.

- إعادة النظر في نظام التوظيف في الوحدات الادارية بصورة تمكن السلطة المحلية من اجراء عملية التوظيف محلياً بحسب الاحتياجات الفعلية ووفقاً للقواعد المنظمة للتعيين في الوظائف الاشرافية ووفقاً للشروط والجراءات التي حددها قانون السلطة المحلية.

- إعادة النظر في هيكله الهيئات المتعلقة بالتنمية الريفية وبما يتناسب مع التطورات الجديدة التي فرضها نظام السلطة المحلية.

ثانياً: تطوير الخدمات الاجتماعية والمرافق العامة

- اعتماد الاسس العلمية والاقتصادية والاجتماعية والامنية في اقامة مشاريع الاسكان للشباب وذوي الدخل المحدود والاسر الفقيرة.

- الاهتمام بتطوير آلية التعليم ومخرجاته وفق متطلبات التنمية وسوق العمل المحلي وبما يحقق التحول نحو التعليم النوعي.

- حماية الطفولة ورعايتها صحياً وتربوياً.
- ابناء اهمية خاصة لقضية محو الأمية على

أولاً: تعزيز تجربة السلطة المحلية

- اجراء التعديلات المناسبة في قانون السلطة المحلية لتوسيع المشاركة الشعبية، وانتخاب المحافظين ومديري المديرية، ومنح المجالس المحلية صلاحيات اوسع في ادارة الشؤون المحلية، وفي مقدمتها حق الرقابة، وجراء المناقصات، والإشراف على سير تنفيذ المشاريع المحلية وانتقال مسؤولية إعداد وتنفيذ موازنات الوحدات وخططها التنموية الى السلطة المحلية بصورة كاملة.

- الاهتمام بتحسين أداء المجالس المحلية في الوحدات الادارية ومعالجة كل مظاهر الإخلال ان وجدت بشفاافية وحزم.

- تطوير الإطار التشريعي والتنظيمي ومواءمة التشريعات المختلفة مع تشريعات السلطة المحلية، وبما يكفل ازالة أي تعارضات في هذا الشأن.

- العمل على اعادة النظر بالتقسيم الاداري للجمهورية وفق اسس علمية مدروسة.

- استكمال الاجراءات القانونية لإصدار مشروع قانون الموارد المالية للوحدات الادارية وكذا اصدار القانون الخاص بالعاصمة صنعاء عملاً بالمادة ١٦٠ من قانون السلطة المحلية رقم «٤» لسنة ٢٠٠٠م.

- الاسراع في اصدار قانون المناقصات وبصورة تستجيب وتتكيف مع متطلبات نظام السلطة المحلية ويراعي ظروف الوحدات الادارية خاصة النائية منها.

- الرقابة الفاعلة على ادارات المجالس المحلية وضمان اداؤها بكفاءة وفعالية والالتزام بمبدأ الوضوح والعلنية في ادارة شؤون المجالس المحلية.

- تطوير دور أجهزة السلطة المحلية في محاربة الفساد وضبط كافة مظاهر التسيب والاهمال والاختلالات المالية والادارية.

- اعتماد موازنات تشغيلية للمديريات بدءاً من موازنة عام ٢٠٠٧م، لأغراض نقل الصلاحيات اليها من

داووين المحافظات لتمكينها من ممارسة صلاحياتها وتأمين النفقات التشغيلية اللازمة لتسيير المرافق والمنشآت التي نقلت ادارتها من الأجهزة المركزية الى السلطة المحلية.

- استكمال تشغيل وتوفير الاحتياجات من الوظائف في كافة التخصصات والهيكل الادارية التي تحتاج لها أجهزة السلطة المحلية، واعطاء الحوافز المشجعة لذلك والمحققة للاستقرار الوظيفي.

- تنمية الموارد البشرية والعمل على تاهيلها واعادتها للأعمال والمهام التي تتوفر معطياتها ومكوناتها على مستوى المحافظات.

- الاسهام الفاعل في رفع كفاءة العمل الاداري وتسهيل معاملات المواطنين في المحافظات والمديريات.

- تفعيل الرقابة المركزية والمحلية وتطوير آلياتها واساليبها وتكثيف عملياتها الرقابية

تبنى المشاريع التنموية والخدمية ذات الكثافة

العمالية بما يوفر فرص عمل جديدة، ويسهم في محاربة الفقر وتحسين الظروف المعيشية للأسر المنتجة وذوي الدخل المحدود

العمالية بما يوفر فرص عمل جديدة، ويسهم في محاربة الفقر وتحسين الظروف المعيشية للأسر المنتجة وذوي الدخل المحدود

العمالية بما يوفر فرص عمل جديدة، ويسهم في محاربة الفقر وتحسين الظروف المعيشية للأسر المنتجة وذوي الدخل المحدود

العمالية بما يوفر فرص عمل جديدة، ويسهم في محاربة الفقر وتحسين الظروف المعيشية للأسر المنتجة وذوي الدخل المحدود

العمالية بما يوفر فرص عمل جديدة، ويسهم في محاربة الفقر وتحسين الظروف المعيشية للأسر المنتجة وذوي الدخل المحدود

العمالية بما يوفر فرص عمل جديدة، ويسهم في محاربة الفقر وتحسين الظروف المعيشية للأسر المنتجة وذوي الدخل المحدود

العمالية بما يوفر فرص عمل جديدة، ويسهم في محاربة الفقر وتحسين الظروف المعيشية للأسر المنتجة وذوي الدخل المحدود

العمالية بما يوفر فرص عمل جديدة، ويسهم في محاربة الفقر وتحسين الظروف المعيشية للأسر المنتجة وذوي الدخل المحدود